العدد 7 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية تشرين1 2024
No. 7 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences October 2024
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

القضاء في مصر في العصر الفاطمي

الباحثة سعاد عبد الكاظم جرد
جامعة القادسية /كلية القانون
07814768612
retag252828@gmail.com

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث واحدا من المؤلفات التي تعرضت للتأريخ للقضاة في مصر في العصر الفاطمي، فألقى هذا البحث من خلال هذا المؤلف الضوء على واحدة من أهم النظم الإسلامية في ظل واحدة من الدول الشيعية، ومدى تأثر النظام القضائي بمذهب الدولة، وما أضفاه على رسومها من تغيير وقد توصل البحث إلى جنوح بعض الخلفاء إلى التخلص من القضاة بطرق وحشية، كما شهدت تلك الفترة ظهور أسر من أولياء الفاطميين تولى أبناؤها منصب القضاء... إلى غير ذلك من النتائج.

الكلمات المفتاحية: مصر – الفاطميين – القضاء – قاضي القضاة

Judiciary in Egypt in the Fatimid Era

Researcher Suad Abdul Kadhim Jarad
Al-Qadisiyah University / College of Law

Abstract:

This research deals with one of the books that dealt with the history of the judges in Egypt in the Fatimid era. This research, through this book, shed light on one of the most important Islamic systems under one of the Shiite states. In addition, it clarifies the extent to which the judicial system was affected by the doctrine of the state, and the change it added to its rules. The research concluded that some caliphs tended to get rid of the judges in brutal ways. Also, that period witnessed the emergence of Fatimid families whose sons took over the position of the judiciary... and other findings.

Keywords: Egypt - Fatimids - Judiciary - Chief Justice

المقدمة:

اتسعت عناية مؤرخى التاريخ الإسلامي بأخبار القضاة في مصر في الفترة الممتدة من فتح المسلمين لمصر وحتى نهاية العصر المملوكي، فكان التسجيل لأخبار القضاة وعلاقتهم بدار الخلافة، وكذا علاقتهم بالولاة، فضلا عن تسجيل القضايا المعروضة على هؤلاء القضاة، وهو ما جعل هذه الكتابات مادة خصبة للعديد من المؤلفات والتي سارت بدورها مادة للتاريخ للعديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ومن تلك المؤلفات ذلك الملحق الذي ذيل به مؤلفه جمال الدين يوسف بن شاهين سبط ابن حجر [1]، والذي قصد به استيفاء أخبار القضاة الذين ولوا بمصر بين سنة 237هـ وسنة 419هـ[2].

تولية القضاة في مصر في العصر الفاطمى وعلاقتهم بالخلفاء :

أولا: قضاة العصر الفاطمي

أول قضاة العصر الفاطمى هو أبو الطاهر الذهلي لم يزل أبو الطاهر ينظر في الأحكام حتى قدم جوهر بعسكر المعز[3] فانزعج أهل مصر لذلك فندب الوزير ... وأبا الطاهر القاضي في جماعة من وجوه البلد فخرجوا إلى جوهر وكلموه في الأمان فكتب لهم سجلا ورفع قدر القاضي وخلع عليه[4].

كان هذا من حسن تصرف القائد جوهر ، فالمصريون في حالة توجس من الفاطميين يترقبون ما يمكن للفاطميين أن يحدثوه بمصر، وربما كان تغيير ما اعتاده المصريون من نظم سببا في وقوع النفرة من الفاطميين، فأتى إقرار جوهر لقاضى مصر من العوامل التي ساعدت على تسكين مخاوف المصريين فضلا عن الأمان الذي أطلقه لهم. وقد اشترط جوهر على أبي الطاهر أمورا وهي: الزمه أن يحكم في المواريث بقول أهل البيت، وفي الطلاق وفي الهلال، وكان القاضي يتراءى هلال رجب وشعبان ورمضان كل سنة بسطح الجامع، فأبطل ذلك وصار الهلال بالعدد شهرا ثلاثين وشهرا تسعا وعشرين في الصيام والفطر وغير ذلك [5].

فإذا كان جوهر حريص على عدم إثارة المصريين، إلا أنه عمل على تسريب نظم الدولة الفاطمية على استحياء، ولما كان القضاء من أهم النظم التي يخلع عليها سلطان الخلفاء، فكان لزاما أن يحكم فيه وفق مذهب الدولة الفاطمية.

ويدل النص السابق أيضا على اهتمام القوى السياسية بجعل القضاة على قائمة سفارتها، نظرا لما له من مكانة اعتبارية مؤثرة، مما يجعل وجودها يضفى قدرا من التأثير للهيبة الدينية لهذا المنصب.

لما وصل المعز لدين الله كان أبو الطاهر في جملة من تقاله ثم وصل المعز فتلقاه وجوه أهل البلد إلى الإسكندرية، واستقبله الناس على طبقاتهم مشاة، فلما رأوه قبلوا الأرض بين يديه كلهم سوى القاضي أبي الطاهر فإنه كان راكبا فلما قرب منه ترجل وسلم عليه ولم يقبل الأرض، فالتفت إلى خواص حجابه وقال من هذا الذي خالف الناس كلهم، فقيل له: قاضى مصر. وهو من أهل العلم، ثم لامه أحد الحجاب سرا فيما فعل فرفع صوته، وقال جهرا بحيث يسمع المعز: يا هو الشمس التي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من علامات الساعة طلوع الشمس من مغربها، وقال الله تعالى: (ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا الله الذي خلقهن إن كنتم إياه تعبدون)[6] فاستحسن قوله فرجع وهو قاضي وعلت منزلته [7].

ومما استحسنه المعز من كلام القاضي أبا الطاهر أن المعز كان قد سأله عن أشياء منها أنه قال يا قاضي كم رأيت خليفة، فقال: واحد، قال له: من هو ؟ قال : أنت والباقى ملوك، فأعجب بذلك مع علم المعز أن أبا الطاهر قد رأى من بني العباس ثمانية.. وكان فيما سأل المعز أن قال: حججت يا قاضى؟ قال: نعم، فقال له: زرت؟ قال: نعم. قال: سلمت على الشيخين؟ قال: شغلني عنهما النبي صلى الله عليه وسلم كما شغلني أمير المؤمنين عن ولى عهده فازداد به إعجابا، فأرضى المعز وتخلص من ولى العهد إذ لم يسلم عليه بحضرة المعز، فأجازه المعز يومئذ بعشرة آلاف درهم[8].

ومع أن النعمان بن محمد[9] كان قد قدم مع المعز إلى القاهرة، وقد أشركه المعز مع القاضي الذهلى إلا أنه لم ينظر في شيء من الأحكام[10]، كما أشرك المعز بن أبي ثوبان[11] مع أبي الطاهر الذهلي، وولاه النظر في المظالم ، فتبسط في الأحكام، وسمع الشهادات وسجل عليه بقاضى مصر والإسكندرية وانفرد بشهود يشهدون عليه في أحكامه[12].

ومن أهم القضايا التي نظرها ابن أبي ثوبان تظلم ابن بنت كيجور في أمر الحمام الذى كان جده لأمه أنشأها وتنجز من المعز توقيعا بأن ابن أبى ثوبان ينظر في أمرها وأقام عنده البينة بأن جده المذكور بنى الحمام المذكور وأنه توفى وانحصر إرثه في بنته وهى والدة المدعى، وكان المعز تقدم إلى قضائه أن يورثوا البنت جميع الميراث إذا لم يكن معها أخ أو أخت فكتب ابن ثوبان له سجلا بذلك وأحضر الشهود ليشهدوا على حكمه، فبلغ ذلك أبا الطاهر الذهلي، وكان سبق إشهاد منه على نفسه بأن محمد بن على الماذرائي حبس الحمام المذكور فعظم الخطب وكثر القول في ذلك فحضر جماعة من الشهود وغيرهم مجلس ابن أبي ثوبان فلما قرئ عليه السجل قام الحسين بن كهمش وكان كبير الشهود يومئذ ومقدمهم، فقال: إن للقاضي أبى الطاهر في هذا الحمام سجلا سابقا بأنه حبس وأنهى أبو طاهر ما جرى للوزير يعقوب بن كلس فأخبر المعز وتنجز

التوقيع عنه بما يعتمد عليه المعز في ذلك، فكتب المعز بخطه يمضى في الحمام ما حكم به محمد بن أحمد فمضى الأمر على ذلك، وبطل حكم ابن أبي ثوبان فلما خرج توقيع المعز في أمر الحمام، قوى أبو طاهر وأصحابه .. واعتل ابن أبي ثوبان بسبب ذلك قدامت علته إلى أن أتت على نفسه .

وانطلاق ابن كيجور إلى المعز وطلبه نظر القضية من قبل ابن أبي ثوبان يحمل دلالة على طمعه في نقض الأحكام السابقة لقضاة مصر بتحبيس الحمام وإلا فالقضية قد ابرمها عدد من القضاة آخرهم أبي الطاهر، إلا أن المعز حكم بتأييد حكم أبي طاهر، ولم يؤيد حكم ابن أبي ثوبان تجنبا لما قد يحدثه فسخ هذا الحكم من اضطراب أمر الأحباس في البلاد، وعلى الجانب الآخر قوى أمر أبو الطاهر بمقتضى تأييد حكم المعز لحكمه.

ومع أن بعض المصادر قد أوردت أن ابن أبي ثوبان قد تولى النظر في خصومات المغاربة، وأن أبى طاهر تولى القضاء للمصريين [13]، إلا أن ما سبق يوضح أن نظر ابن أبي ثوبان لم يكن قاصرا على المغاربة فقط.

ولما مات كل من محمد بن النعمان وابن أبي ثوبان أمر المعز بإشراك على بن النعمان[14] بالنظر في الحكم، فكان يحكم هو وابن أبي طاهر، وكان المعز قد رد إليه أمر الجامعين ودار الضرب، ولما أصيب أبا الطاهر بالفالج فوض المعز على بن النعمان سنة ست وستون وثلاثمائة[15] .

ومما جاء في سجل على بن النعمان: إذا دعى أحد الخصمين إليك ودعى الآخر إلى غيرك ردا جميعا إليك، وفي ذلك إشارة إلى منع أبي طاهر فامتنع من يومئذ حين بلغه .. فسأل عنه على بن النعمان فقيل له ينظر في الحكم في داره دون الجلوس في الجامع .. فسكت على بن النعمان عن طلب ديوان الحكم حسن عشرة وجميل فعل، ولما امتنع أبا الطاهر انبسطت يد على بن النعمان في الأحكام [16].

ذلك إشارة واضحة إلى تخلص المعز من أبي طاهر بالتدريج، كما يشير إلى إجلال على بن النعمان لأبي طاهر، حتى أنه امتنع من طلب ديوان الحكم منه.

كان العزيز قد ركب في مستهل صفر سنة ستين وثلاثمائة فتلقاه أبو الطاهر وهو محمول عند باب الضيافة فسأله أن يأذن له في استخلاف ولده أبى العلاء بن الطاهر نيابة عنه بسبب ما به من الضعف، فقال العزيز: ما بقى إلا أن يقدروه[17].

فيما سبق إشارة إلى تاريخ تلك الواقعة وهو سنة ستين، إلا أن المعز وأهل بيته لم يكونوا قد وصلوا إلى مصر، وإنما تحقق مجيئهم إلى مصر سنة اثنتين وستين، فإن صحت تلك الحادثة، فالتاريخ غير صحيح، إلا أنها تحمل معنى استهجان بقاء أبى الطاهر في الحكم من قبل الفاطميين، وبمعنى آخر الرغبة في كف أيدى قضاة أهل السنة عن تولى القضاء للفاطميين. من الأمور التي استحدثها الفاطميون في بداية سيطرتهم على منصب القضاء في مصر، إدخال رسوم جديدة في تنصيب القضاة، ومن ذلك ما حدث مع القاضي على بن النعمان ركب إلى الجامع الأزهر .. وعليه خلعة مقلدا سيفا وبين يديه خلع في مناديل عدتها سبع عشر وقرى سجله بالجامع وكلما مر ذكر المعز أو أحد من أهله أوما بالسجود ثم توجه إلى الجامع العتيق ... وقرأ أخوه محمد عهده وفيه أنه ولى القضاء على مصر وأعمالها والخطابة والإمامة والقيام في الذهب والفضة والموازين[18].

نرى من خلال ذلك أن عملية تنصيب القضاة أصبحت محاطة بشئ من الأبهة، وذلك بتقليد القاضي سيفا، وحمل قدر عظيم من الخلع في مقدمة موكبه، فضلا عن سيره في الموكب راكبا بغلة وبين يديه أخرتين، كما أضيف إلى قضاة العصر الفاطمي مهاما جديدة لم توكل إلى قضاة مصر في العصور السابقة، وهي الإمامة والخطابة والنظر في عيار الذهب والفضة والنظر في الموازين، وذلك حسبما جاء في سجل تولية على بن النعمان.

فضلا عن أن سجل القاضي أصبح يقرأ في الجامع الأزهر بحاضرة الفاطميين والجامع العتيق بالفسطاط، وذلك يومئ أن الفاطميين كانوا ينظرون إلى مصر على أنها مقسمة إلى قسمين، الأول خاص بالفاطميين وأتباعهم من المغاربة الذين حضروا معهم إلى مصر، والثاني خاص بالمصريين، وكما كان الأمر على هذا النحو فقد استلزم قراءة السجل في الجامع الأزهر والجامع العتيق.

إدخال لقب قاضي القضاة إلى مصر في العصر الفاطمى، وذلك على اعتبار أنها دولة خلافة ، يخرج منها تقليد القضاة بالأعمال، والمتولى لذلك هو قاضي القضاة، وأول من لقب بهذا اللقب هو على بن النعمان.

كان على بن النعمان يخرج إلى الحروب في صحبة الخليفة "لما سافر العزيز[19] سنة ثمان وستين لحرب القرامطة[20] سافر صحبته .

واستخلف أخاه محمدا وأشيع أن العزيز قد عزل على بن النعمان فكاتب محمد أخاه بذلك فجاء توقيع العزيز إلى متولى الشرطة بعدم الخوض في ذلك وتقوية يد محمد بن النعمان .. فأمر أن يجلس معه في مجلسه أربعة شهود عن يمينه ويساره يشاهدون ما يقع من أحكامه. وبتفحص الأمر يتضح أن حقيقة ما أشيع من عزل على وعن ضعف يده مرده إلى كثرة معارضة الوزير يعقوب بن كلس له حتى أن ابن كلس كان لا ينفذ له حكما ولا يعدل شاهدا ولا يقلد نائبا إلا بعد الرجوع إليه.

وما كان من على بن النعمان تجاه تسلط الوزير عليه سوى إبطاله للجلوس في المسجد لمبالغة الوزير في إضعاف يده [21].

وعن مكانة على بن النعمان · اختص ابن النعمان بالعزيز كاختصاص أبيه بالمعز وكان يجالسه ويؤاكله ويركب معه ويسايره وقد قوى أمر على بن النعمان بعد القبض على الوزير يعقوب بن كلس.. إلى أن قبض على الوزير فعاد على بن النعمان إلى حالته[22].

وهو ما يشير إشارة صريحة إلى العداء الدفين بين سلطة القاضي وسلطة الوزير في بداية العصر الفاطمي في مصر وقد خطا الفاطميون خطوة مهمة تجاه قضاة أهل السنة ، كانت استمرارا لما قاموا به مع أبو الطاهر ، وهى أن على بن النعمان - استخلف أخاه محمد والحسن بن خليل الفقيه الشافعي وشرط عليه أن يحكم بمذهب الإسماعيلية لا بمذهب الشافعي ، وكان يحكم إذا اشتغل محمد.

يبدو أن تعيين قضاة من أهل السنة وتقييدهم بالحكم بمذهب الدولة أصبح سياسة عامة ، وهذه المرة تأتى من قبل القضاة ، وهو ما يوضح أن الخلفاء الفاطميون قد أرسوا هذا المبدأ وسار عليه قضاتهم . كما يتضح أن الفاطميين أدركوا أن إبعاد العلماء السنيين عن منصب القضاء ربما يثير غضب المصريين ، فكان تفكيرهم في اشتراط الحكم بمذهبهم، وبهذا يصيبوا هدفين عدم إثارة المصريين ، وإمضاء الأحكام وفق مذهبهم.

.ولم يزل على بن النعمان ينظر في الحكم إلى أن اعتل فتخلف في داره أربعة عشر يوما وتوفى في رجب سنة أربع وسبعين وثلاثمائة[23] .

ثم ولى القضاء محمد بن النعمان[24] من قبل العزيز بالله استقلالا بعد وفاة أخيه ، وخلع عليه وقلد سيفا ونزل إلى مصر من يومه في قبة على بغل لعلة كانت به فدخل الجامع ولم يقدر على الجلوس فرجع إلى داره وجلس ولده عبد العزيز وأولاد أخوته حتى قرى عهده في الجامع بعد صلاة الجمعة بالقضاء على الديار المصرية والإسكندرية والحرمين وأجناد الشام ، وفوض إليه الصلاة وعيار الذهب والفضة والموازين والمكاييل [25].

كان محمد بن النعمان قد جعل ابن أخيه حسين بن على خليفة عنه في الحكم، ثم عقد لابنه عبد العزيز في جمادى الأولى سنة خمس وسبعين، فقرر ابنه في نيابته وصرف ابن أخيه حسين بن على[26]..

من أشهر القضايا في عهده أنه أذن بتزويج يتيمة تعرف ببنت الديباجي إلى ابن حسن بن حسين بن على بن يحيى الدقاق فرفع أحد الشهود وادعى فساد العقد لكونها غير بالغ .. فحملت إلى القصر ورفع أمرها إلى العزيز وكشف عنها فوجدت غير بالغ ، فتقدم إلى القاضي بفسخ النكاح .

وكانت هذه الواقعة سببا في حدة معارضة الوزير يعقوب بن كلس لبنى النعمان .. فاشتد بكيده على أطراف إثبات هذه الزيجة فأمر يعقوب بحفظ مال الصبية وابتاع لها منه ربعا[27] .

رتب محمد بن النعمان سنة اثنتين وثمانين رجلا جعفريا بالجلوس في الجامع مع الفتوى على مذهب أهل البيت ، فشغب عليه الفقهاء من أهل الجامع فبلغ ذلك القاضي فقبض على بعضهم وطوف بثلاثة منه على الجمال.

تدل هذه الحادثة على تعبير المصريين عن رأيهم في هذا الإجراء الذي اتخذه القاضي، واعتراضهم وثورتهم على متولى الفتيا من قبل القاضي، ويبدو أن المصريين كانوا يتحينون الفرص للاعتراض على مثل هذه الإجراءات وأعيانها.

ولعظمة مكانة محمد بن النعمان لدى خلفاء الدولة الفاطمية كان برجوان[28] يعوده في كل خميس مع عظمة برجوان وتوفى على القضاء في صفر سنة تسع وثمانين وثلاثمائة فصلى عليه الحاكم (35) في دار ودفن تحت قبتها ثم نقل بعد إلى القرافة [29].

كانت مدة ولاية محمد بن النعمان أربع عشرة سنة و وستة أشهر ووجد عليه من أموال اليتامى وغيرهم ست وثلاثون ألف دينار فأمر الحاكم برجوان أن يحتاط على موجوده .. وشرعوا في البيع .. وتقدم أمر الحاكم أن لا يودع بعد ذلك عند أحد من الشهود مال يتيم ولا غائب وأفرد موضع بزقاق القناديل يوضع فيه المال ويختم عليه أربعة من الشهود لا يفتح إلا بحضورهم جميعا[30].

يوضح هذا أن محمد بن النعمان كان مقصرا في مراجعة شهود وأمنائه كما هي الطريقة المتبعة لمعظم قضاة مصر في الاحتياط للأموال المودعة لدى القاضي ، إلا أن ثبوت تقصيره كان سببا في اتخاذ مقر للأموال المودعة لدى القاضي ، والخليفة الحاكم بأمر الله أول من أقدم على هذا .

أحوال القضاء في مصر في العصر الفاطمى حتى نهاية خلافة الظاهر لإعزاز دين الله:

الامتناع عن ولاية القضاء :

على عكس العصور السابقة التي توالت على مصر، والتي ظهر فيها علماء وفقهاء امتنعوا عن ولاية القضاء، إلا أن العصر الفاطمي منذ بدايته وحتى سنة سبع وعشرين وأربعمائة، وهي الفترة التي تؤرخ للقضاة في مصر شهدت تغيرا خطيرا في هذا الجانب، إذ أصبح الحرص على ولاية القضاء واضحا جليا ، يبدو ذلك في الحرص الذى اتسم به أبي الطاهر الذهلى في حديثه مع المعز[31] ، فضلا عن طلبه الولاية لابنه عندما أقعده المرض[32] ، ويتأكد ذلك إذا ما علمنا أن أبا الطاهر قد نزل على رغبة الخليفة الفاطمي فيما يتعلق بالحكم وفق مذهب آل البيت.

وأكثر ما يكون الحرص واضحا على تولية القضاء في عصر الحاكم بأمر الله ، ففي الوقت الذى ينكل فيه الحاكم بالقضاة سواء ثبت عنده جرمهم أو أخذهم بالسعاية نرى البعض من العلماء يتطلع إلى ولاية هذا المنصب أيا ما كانت العواقب .

الفترات التي ظلت فيها مصر بغير قاض :

لم يحدث ذلك في الفترة موضوع البحث إلا مرة واحدة ولفترة قصيرة، وذلك بعد مقتل مالك بن سعيد الفارقي ، إلا أنه أقيم أبو يوسف يعقوب بن إسحاق للنظر في الأحكام، وهذا ما جرت به العادة عند خلو منصب

القضاء إلا أن المبرر لعدم وجود قاض في هذه الفترة هو استقصاء الحاكم بأمر الله وسؤاله عن الناس ، حتى يتخير لهذا المنصب من هو له أهلا [33].

موقف القضاة من التدخل في شئونهم:

في بعض الأحيان تعرض القضاة للتدخل في بعض شئونهم وذلك مثلما حدث مع قضاة أسرة آل النعمان الذين تعرضوا للتدخل السافر من قبل الوزير يعقوب بن كلس الذي تدخل في أدق شئون القضاة من تعديل الشهود وتعيين النواب وإمضاء الأحكام[34] ، فظلت أيدي قضاة بنى النعمان مغللة بسبب تسلط يعقوب عليهم ، وما إن حبس حتى انبسطت أيديهم وتنفسوا الصعداء ، ما كان لبنى النعمان من حق في إيقاف تسلط الوزير لموقعه من الخليفة ، فأقصى ما فعله على بن النعمان هو إبطال الجلوس في المسجد المبالغة الوزير في إضعاف يده.

فسخ أحكام القضاة :

تعرضت أحكام بعض القضاة للفسخ في هذا العصر لدواع مختلفة ومن ذلك :

- فسخ حكم ابن أبي ثوبان الذى أشركه المعز مع أبي الطاهر الذهلي، والذي أصدره بفسخ حبس الحمام الذى كان أوقفه محمد بن على الماذرائي، وتوريثه لابن بنت المالك الأصلي لهذا الحمام، وأحضر شهودا وكتب مسجلا بحكمه [35] ، ولما كان أبو الطاهر قد أسجل كتابا بتحبيس هذا الحمام من قبل محمد بن على الماذرائي ، فقد رفع الأمر إلى المعز لدين الله الذي أمر بإمضاء الحكم الذي حكم به أبي الطاهر[36] وفى ذلك ما فيه من تجنب إثارة المصريين ، فضلا عن الرغبة في عدم وقوع الخلل في الأحباس الموجودة في مصر بسبب هذه القضية .

. ومن الأحكام التي فسخت ، ذلك العقد الذي عقده القاضي محمد بن النعمان بزواج يتيمة تعرف ببنت الديباجي ، ولم تكن قد بلغت ، فرفع أحد الشهود أمرها إلى الخليفة العزيز ، وبالكشف عنها تبين عدم بلوغها ، فتم فسخ العقد.

- الفسخ الذي قام به الوزير أبي القاسم الجراجرئى لحكم القاضي القاسم بن عبد العزيز بن محمد بن النعمان بتسفيه ابنة الزيلعي التي توفى أبوها وترك لها ثروة فتحيل القاضي للزواج منها ، فلما امتنعت حنق عليها، وكتب محضرا بتسفيهها، وأشهد على هذا الحكم، واحتاط على ثروتها ، فلما أنهت أمرها للوزير أهانه وعنفه وفسخ حكمه، وكتب محضرا ،برشدها وأمر بأموالها فردت إليها[37].

تطور النظم القضائية بمصر في العصر الفاطمى:

شهدت تلك الفترة من عمر الدولة الفاطمية تطورات مهمة على القضاء، منها:

- تولية منصب القضاء قاضيان ، وإنما كان ذلك وفق ظروف معينة ، وذلك مثل تعيين ابن أبي ثوبان مع أبي الطاهر الذهلي[38] وكذا تولية النعمان بن محمد مع أبي الطاهر[39] ، الحرص الخلافة الفاطمية على تمسكها بحقها في تولية القضاة أولا ، ثم التدرج في إبعاد أبي الطاهر عن منصب القضاء ثانيا ، ثم دفعه لأوليائها.

- في حالة تولية قاضى سنى مثلما حدث مع ابن أبي العوام القاضي الحنفي لجأ الخليفة إلى تنصيب أربعة من الشهود كالمراقبين له ، وذلك للتأكد من إصدار الأحكام وفق قواعد المذهب الشيعي الإسماعيلي .

- ومن ذلك أيضا سماح الحاكم لعبد العزيز بن محمد بن النعمان الجلوس في مجلس الحكم ، وسماع الدعاوى والبيئة ، مع استمرار الحسين بن النعمان على وظيفته مما أحدث تضاربا ومرجا عظيما في أمر الناس ، حتى أصبح المدعى يذهب لأحدهما ، والمدعى عليه يذهب للآخر، إلى أن حسم الحاكم هذا الأمر ، ورد أمور القضاء جميعها إلى حسين بن النعمان [40].

- ومن التطورات التي استحدثت على القضاء في العصر الفاطمى تعاقب عدد من الأسر على هذا المنصب مثل أسرة الفارقي وبني النعمان[41] .

- وأيضا الهيبة التي أحيطت بمراسم تنصيب القضاة ، من المواكب الحافلة التي يسير فيها الشهود والأمناء ، ويكون القاضي فيها ركبا بغلة شهباء تخرج له من اصطبلات الخليفة [42]، وحمل صناديق الأمتعة بين يديه وتقليده سيفا[43] ، فضلا عن الأبهة التي ظهرت عليها خلعة القاضي ، والتي أصبحت توشى بالذهب والفضة [44]، ذلك فإنهم كانوا لا يلبسون الحرير ، إنما كان ملبوسهم من الصوف الأبيض المطلى ، وقد بلغ هذا التأنق إلى سرج دابته الذي أصبح محلى بالذهب والفضة[45]، وكل ذلك يحمل للقاضي من دار الخلافة.

مجلس القضاء :

كان مجلس القضاء يعقد في الجامع الأزهر، وفى جامع عمرو بن العاص، وفي دار القاضي في بعض الأحيان [46]، وقد استعان قضاة العصر الفاطمي بنوابهم في تلك المجالس، فكان بعض النواب يجلسون في الجامع الأزهر، ونائب آخر في جامع عمرو بن العاص وهكذا، فكان حسين بن على بن النعمان قد استخلف على الحكم بمصر الحسين بن محمد بن طاهر وبالقاهرة مالك بن سعيد الفارقي[47]، وهكذا كانت سنة جميع الخلفاء.

وعن كيفية جلوس القضاة بالمسجد وأوقاته:

فلم يرد ما يؤكد وقت وكيفية الجلوس للنظر في الأحكام، إلا أنه من المرجح أن يكون قضاة مصر في العصر الفاطمي قد ساروا على السنة التي اتبعها قضاة مصر في العصور السابقة من اتخاذ مجلس للقضاء في الشتاء وآخر في الصيف ليتلاءم مع الظروف الجوية[48].

ومن الأمور التي نالت قسطا وافرا من التطور " الشهود " ومن ذلك:

- زيادة أعداد الشهود زيادة عظيمة في العصر الفاطمي ، وذلك نظرا لاتساع العمران وزيادة عدد السكان ، وكان خلفاء الدولة الفاطمية يعدلون الشهود بأنفسهم ، وذلك مثلما فعل الحاكم عندما عدل عددا كبيرا من الشهود المصريين ، ولحق بهم غيرهم ، فما كان من قاضي القضاة إلا أن أخبره أن كثير من هؤلاء الشهود لا يصلحون للعدالة [49].

- اهتمام خلفاء الدولة الفاطمية بالمحافظة على هيبة الشهود ، ومن ذلك الإسجال الذي أسجله الحاكم بأمر الله يأمر فيه بأن لا يتعرض للشهود متعرض ، وذلك في أعقاب اعتداء بعض الغوغاء عليهم.

- تقديرا من خلفاء الدولة الفاطمية لعمل الشهود وأهميته ، فقد أوكلوا إليهم أعمالا مهمة ، ومن ذلك أن الحاكم بأمر الله " نصب في كل بلد شاهدين من الشهود عدلين ، وتقدم ألا يقام على ذي جريرة ومرتكب جريمة حد إلا بعد أن يصح عند ذنيك الشاهدين أنه مستوجب لذلك فيقام عليه الحد.

- بلغ من عظم خطر الشهود، وهو الأمر الذي أرساه خلفاء الدولة الفاطمية، أن بعضهم كان سببا في الفتك بأحد القضاة،" القاضي محمد بن عمار أبو عبد الله الإسكندراني كان حسنة الدهر ونادرة العصر، عاداه بنو حارثة عدول الثغر وسعوا به إلى الأفضل بن أمير الجيوش [50] أنه مالأ ابن المستنصر[51] فقبض عليه واعتقله وقتله[52] .

الخاتمة:

بعد الإنتهاء من دراسة موضوع القضاء في مصر في العصر الفاطمي، تبين بعض النتائج عن مؤسسة القضاء فيها وهي:

– أن الخليفة الفاطمي هو من كان يتولى مهمة تقليد القضاة وهو من يعزلهم ولكن بعد أن تولى بدر الجمالي الأرمني أمير الجيوش الوزارة في مصر سنة 466هـ / 1073م أصبح هو من يقلد القضاة على وظيفة القضاء ، وهو من يعزلهم باسم الخليفة ، واستمر هذا الأمر إلى سنة 531هـ / 1136م في خلافة الحافظ لدين الله الذي

ولى على الوزارة بهرام الأرمني النصراني الذي لم يرضى المسلمون أن يتولى مهام القضاء وتقرير القضاة، فأمر الحافظ لدين الله بإبطال هذه العادة وان تعاد مهام شؤون القضاء وصلاحياته إلى الخليفة وينيب عنه في هذا قاضي القضاة ، فعادت مهمة تقليد القضاة إلى الخليفة الفاطمي مرة أخرى واستمرت حتى نهاية الدولة الفاطمية كما لا يوجد أحد من القضاة الفاطميون ممن تولى وضيفة قاضي القضاة من التزم بدفع مبلغ مالي مقابل توليه القضاء، أي أنه لم يكن هناك رشوة.

– وكان يتم تقليد القضاة في العصر الفاطمي وفق مراسم دقيقة ، فكان يكتب للقضاة سجل رسمي باسم الخليفة بتفويض مهام وظيفة القضاء إليه ، ويتم قراءته على المنبر أمام الناس في المسجد ، والقاضي واقفا على قدميه وكان القاضي يقبل الأرض كلما مر ذكر الخليفة تقديرا واحتراما له ، وكان هذا السجل يشمل الصلاحيات التي كلف بها قاضي القضاة بالإشراف عليها ، وذكر الولايات والمناطق التي تدخل ضمن المناطق القضائية التي يشرف عليها .

– كما ظهر في مصر في خلافة العزيز بالله منصب قاضي القضاة وهو أعلى منصب قضائي في الدولة تولاه ابو الحسن علي بن النعمان الذي يعتبر أول قاض للقضاة للفاطميين في مصر.

الهوامش

[1] يوسف بن شاهين بن الجمال أبو المحاسن بن الأمير أبي أحمد العلائي قطلونيا الكركي القاهرى الحنفى ثم الشافعي سبط ابن حجر العسقلاني ولد سنة 828هـ ، نشأ في حجر جديه وأخذ العلم عن الكثيرين وأولهم جده، ولى الخطابة بالعديد من المساجد، ثم تولى مشيخة التصوف بوقف قراقوش بخان السبيل، ودرس الحديث بالبيبرسية، وله العديد من المؤلفات، توفي سنة 899هـ / 1493م، السخاوى: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر الملقب بشمس الدين السخاوى (ت 902هـ / 1466م)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ح 10، دار الجيل، بيروت، د.ت ص 313 - 317، الشوكاني: محمد بن على بن محمد بن عبد الله الشوكاني (ت 1250هـ / 1834م)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ح2، ط الأولى، مطبعة السعادة، القاهرة، 1348هـ ، ص 354 ص 355

[2] الكندي : أبي عمر محمد بن يوسف الكندى المصرى (ت 350هـ / 961م) ، كتاب الولاة والقضاة ، مهذبا ومصححا بقلن رفن كست مطبعة الفاروق الحديثة ، القاهرة، د.ت ، ص 501، سبط ابن حجر : جمال الدين يوسف بن شاهين (ت 899هـ / 1493م) ملحق لاستيفاء أخبار القضاة الذين ولوا بمصر بين سنة 337هـ وسنة 419هـ ، ذيل به على كتاب الكندى الولاة والقضاة مطبعة الفاروق الحديثة ، القاهرة ، د.ت ، من ص 501 إلى ص 613

[3] المعز لدين الله أبو تميم معد، ولد بالمهدية سنة سبع وعشرة وثلاثمائة، وقيل تسع عشرة قلد الخلافة الفاطمية بالمغرب وعمره أربع وعشرين سنة، قدم مصر في رمضان سنة اثنتين وستين وثلاثمائة، توفى بالقاهرة في ربيع الآخر سنة خمس وستين وثلاثمائة خلافته بالمغرب وديار مصر ثلاثا وعشرين سنة المقريزى تقى الدين أحمد بن على بن عبد القادر المقريزي (ت 845هـ / 1441م)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية م1، ح2 ، مكتبة الآداب، القاهرة، دت، ص 164 إلى ص 167.

[4] ابن حجر شهاب الدين أحمد بن محمد العسقلاني (ت 852هـ / 1448م)، رفع الإصر عن قضاة مصر، تحقيق على محمد عمر، ط الأولى، القاهرة، 1418هـ / 1998م.

[5] ابن حجر رفع الإصر، ص328 ، سبط ابن حجر: ملحق الولاة والقضاة، ص584

[6] سورة فصلت: آية 37

[7] المقريزي : المقفى الكبير، ح5، تحقيق: محمد اليعلاوي، ط الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1414هـ / 1993م .

[8] المقريزي : المقفى ح5، ص193، ابن حجر: رفع الإصر، ص329 ابن إياس: محمد بن أحمد بن إياس الحنفي (ت 930هـ / 1524م)، بدائع الزهور في وقائع الدهور حل تحقيق محمد مصطفى الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1402هـ / 1982م، ص186.

[9] النعمان بن محمد بن منصور بن أحمد بن حيون الإسماعيلي المغربي يكنى أبا حنيفة، كان يتولى قضاء عسكر المعز، وقدم معه إلى مصر، فلم ينظر في شيء من الأحكام توفى في حياة المعز سنة ثلاث وستين وثلاثمائة، ابن حجر رفع الإصر، ص 445 سبط ابن حجر: ملحق الولاة والقضاة، ص 586.

[10] ابن حجر: رفع الإصر، ص 329 ، سبط ابن حجر: ملحق القضاة، ص 586

[11] عبد الله بن محمد بن أبي ثوبان عبد الله بن أبي سعيد أبو سعيد، ولاه المعز النظر في المظالم، وأمر الشهود أن يكتبوا في تسجيلاته قاضى مصر والإسكندرية، ووقع تعارض بينه وبين أبى طاهر في إحدى القضايا ، إلا أنه اعتل من قريب ووافته المنية ، الدواداري: أبي بكر عبد الله بن أيبك الدوادارى ت 736هـ (1335م ، كنز الدرر وجامع الغرر، ح6، الدار المعنية في أخبار الدولة الفاطمية، تحقيق صلاح الدين المنجد، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1380هـ / 1961م، ص 131 ابن حجر رفع الإصر، ص ص 199، 200، سبط ابن حجر ملحق القضاة، ص587.

[12] ابن حجر : رفع الإصر، ص200 سبط ابن حجر: ملحق القضاة، ص ص 587، 588

[13] الدواداري : أبي بكر عبد الله بن أيبك الدوادارى (ت 736هـ/ 1335م)، كنز الدرر وجامع الغرر، حـ 6 ، الدرة المضية في أخبار الدولة الفاطمية تحقيق صلاح الدين المنجد، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1308هـ / 1961م، ص 131

[14] على بن النعمان بن محمد بن منصور بن أحمد بن حيون المغربي القيراوني الإسماعيلي من المائة الرابعة ولد سنة 328هـ، قدم من المغرب مع أبيه، وتولى القضاء مع أبو الطاهر سنة 366هـ، قرئ عهده بالجامع الأزهرى، وهو أول من لقب بقاضي القضاة في الديار المصرية، توفى سنة 374هـ، ذيل القضاة . ص 495 الدوادارى كنز الدرر، ح6، ص131، ابن حجر رفع الإصر، ص ص 281 283، سبط ابن حجر: ملحق القضاة، ص 589 السيوطى الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت 911هـ (1505م)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، ح2 ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ، القاهرة، 1977م، ص 127

[15] ابن برد أبو المحاسن أحمد بن عبد الرحمن بن القاسم بن حبيش بن سليمان بن برد (ت 379هـ / 1989م)، ذيل على كتاب الولاة والقضاة للكندى من ص 477 إلى ص494، تهذيب وتصحيح رفن كست، مكتبة الفاروق الحديثة، القاهرة، د.ت ص 494، الدوادارى كنز الدرر، ح6، ص131، ابن حجر رفع الإصر، ص 282 ، سبط ابن حجر: ملحق القضاة، ص589.

[16] سبط ابن حجر ملحق القضاة، ص589، 59

[17] ابن حجر رفع الإصر، ص 466

[18] ابن برد ذيل القضاة، ص495 ابن حجر: رفع الإصر، ص282، سبط ابن حجر ملحق القضاة، ص 589

[19] العزيز بالله أبو منصور نزار أقام في الخلافة إحدى وعشرين سنة وخمسة أشهر ونصفا، ومات وعمره اثنتان وأربعون سنة وثمانية أشهر في رجب سنة ست وثمانين وثلاثمائة بمدينة بلبيس وحمل إلى القاهرة، المقريزي : الخطط ، م1، ح2 ، ص 167 .

[20] هم جماعة من أهل هجر والبحرين والحسا قبل لهم القرامطة ، نسبوا إلى رجل من سواد الكوفة يقال له قرمط ، وقيل حمدان بن قرمط ، ثم صار رأسا في الدعوة ، وقد دمر الله عليه وألحقه بأخويه عاد وثمود ، السمعاني أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي (ت 939هـ / 1002م)، ح 10، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، 1401هـ / 1981م . ، ص 108-109.

[21] ابن حجر : رفع الإصر ، ص 283 ، سبط ابن حجر : ملحق القضاة، ص 590

[22] ابن حجر : رفع الإصر ، ص 283 ، سبط ابن حجر : ملحق القضاة، ص590

[23] ابن برد : ذيل القضاة : ص 495 ، سبط ابن حجر : ملحق القضاة ، ص 591 ، السيوطى : حسن المحاضرة، ح2 ، ص 127

[24] من المائة الرابعة ، ولد سنة أربعون وثلاثمائة بالمغرب ، ناب عن أخيه على بن النعمان، ولاه العزيز استقلالا بعد موت أخيه سنة أربع وسبعون وثلاثمائة ، كانت وفاته على القضاء سنة تسع وثمانون وثلاثمائة ، ابن حجر: رفع الإصر، ص . ، ملحق القضاة ، ص 592 ، السيوطي: حسن المحاضرة ، ح2 ، ص 127

[25] ابن حجر : رفع الإصر ، ص 422 ، سبط ابن حجر : ملحق القضاة، ص 592 ، السيوطي : حسن المحاضرة ، ح2 ص 12

[26] ابن حجر: رفع الإصر، ص 423 ، سبط ابن حجر: ملحق القضاة، ص593.

[27] ابن حجر : رفع الإصر ، ص ص 423 ، 424، ، سبط ابن حجر : ملحق القضاة ، ص593

[28] أبو الفتوح برجوان من خدام العزيز بالله ، نظر في أيام الجاكم في ديار مصر والحرمين وغيرهما ، وذلك في سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة ، قتل سنة تسعين وثلاثمائة في القصر بالقاهرة بأمر الحاكم ، قتله أبو الفضل زيدان الصقلي في جوفه بالسكين ، ابن خلكان أبي العباس شمس ا لدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت 381هـ / 1282م) ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، حا ، تحقيق أحسان عباس ، دار صادر، بيروت ، د.ت ، ص 270.

[29] الحاكم بأمر الله أبو علي منصور ، كانت مدة خلافته إلى أن فقد خمسا وعشرين سنة، وفقد وعمره ست وثلاثون سنة وسبعة أشهر في شوال سنة إحدى عشرة وأربعمائة ، المقريزي : الخطط ، م 1 ، 2 ، ص 167.

[30] ابن حجر : رفع الإصر ، ص 425 ، سبط ابن حجر : ملحق القضاة، ص595

[31] المقريزي : المقفى ، جـ5 ، ص199.

[32] ابن حجر : رفع الإصر ، ص446.

[33] الأنطاكي : تاريخ الأنطاكي ، ص 311 ، الدواداري : كنز الدرر ، ج 6 ، ص 293، ابن حجر : رفع الإصر ، ص 72 ، سبط ابن حجر: ملحق القضاة ، ص610

[34] ابن حجر : رفع الإصر ، ص 283 ، سبط ابن حجر : محلق القضاة ، ص590

[35] ابن حجر : رفع الإصر ، ص 200 ، سبط ابن حجر : ملحق القضاة ، ص ص 587 ، 588

[36] ابن حجر : رفع الإصر ، ص 200 ، سبط ابن حجر : ملحق القضاة ، ص ص 587 ، 588 .

[37] ابن حجر : رفع الإصر ، ص 424 ، سبط ابن حجر : ملحق القضاة ، ص 593 .

[38] الدواداري : كنز الدرر ، 6 ، ص 131 ، ابن حجر : رفع الإصر : ص ص 199 ، 200 ، سبط ابن حجر : ملحق القضاة ، ص 587

[39] ابن حجر : رفع الإصر ، ص 329 ، سبط ابن حجر : ملحق القضاة ، ص586

[40] ابن حجر : رفع الإصر ، ص 142 ، سبط ابن حجر : ملحق القضاة ، ص 598

[41] Richard J. H Gotteil. A distinguished of Fatimide Cadis (al Numan) in the tenth Century. publisher not identified, 1906, P.217.

[42] المقريزي : اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، ح3 ، تحقيق محمد حلمى محمد أحمد ، القاهرة ، 1390هـ / 1971م ، ص ص 336 ، 337 ، القلقشندي : صبح الأعشى، ج4، ص44

[43] ابن حجر : رفع الإصر ، ص 282 ، سبط ابن حجر : ملحق القضاة ، ص 589.

[44] المقريزي : إتعاظ الحنفا ، ح3 ، صص 336-337

[45] القلقشندي : صبح الأعشى ، ح10 ، ص 392 : ص 397 ، ابن حجر : رفع الإصر، ص 73

[46] المقريزي : اتعاظ الحنفا ، ح2 ، ص 72، سبط ابن حجر : ملحق القضاة ، ص 589 ، 603 ، 604

[47] ابن حجر : رفع الإصر ، ص 140 ، سبط ابن حجر : ملحق القضاة ، ص596

[48] الكندى : الولاة والقضاة ، ص ص 443 ، 444 .

[49] ابن حجر : رفع الإصر ، ص 321 ، سبط ابن حجر : ملحق القضاة ، ص 607

[50] أبو القاسم شاهنشاه بن السيد الأجل أمير الجيوش بدر المستنصري ، انتقل إليه نظر الدولة حين اشتد مرض أبيه سنة سبع وثمانين وأربعمائة، ثم جمع له المستنثر ما كان لأبيه ، تولى الوزارة للمستنصر ثم المستعلى ثم الأمر، واجتهد في قتال الفرنج حتى اغتيل سنة خمس عشرة وخمسمائة ابن الصيرفي : الإشارة إلى من نال الوزارة ، ص 57 : 61.

[51] المستنصر بالله أبو تميم معد ولد في سنة عشرين وأربعمائة ، بويع بالخلافة سنة سبع وعشرين وعمره سبع سنين ، فأقام ستين سنة وأشهرا في الخلافة ، المقريزي : الخطط، م 1 ، 2 ، ص ص 169 ، 170.

[52] المقريزي : المقفى ، ح6 ، ص 402 ، ابن حجر : رفع الإصر : ص ص 267 ، 268 .

المراجع:

1. السخاوى: شس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر الملقب بشمس الدين السخاوى (ت 902هـ / 1466م)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ح 10، دار الجيل، بيروت، د.ت .
2. الشوكاني: محمد بن على بن محمد بن عبد الله الشوكاني (ت 1250هـ / 1834م)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ح2، ط الأولى، مطبعة السعادة، القاهرة، 1348هـ .
3. الكندي : أبي عمر محمد بن يوسف الكندى المصرى (ت 350هـ / 961م) ، كتاب الولاة والقضاة ، مهذبا ومصححا بقلن رفن كست مطبعة الفاروق الحديثة ، القاهرة، د.ت .
4. سبط ابن حجر : جمال الدين يوسف بن شاهين (ت 899هـ / 1493م) ملحق لاستيفاء أخبار القضاة الذين ولوا بمصر بين سنة 337هـ وسنة 419هـ ، ذيل به على كتاب الكندى الولاة والقضاة مطبعة الفاروق الحديثة ، القاهرة ، د.ت.
5. المقريزى: تقى الدين أحمد بن على بن عبد القادر المقريزي (ت 845هـ / 1441م)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية م1، ح2 ، مكتبة الآداب، القاهرة، دت.
6. ابن حجر شهاب الدين أحمد بن محمد العسقلاني (ت 852هـ / 1448م)، رفع الإصر عن قضاة مصر، تحقيق على محمد عمر، ط الأولى، القاهرة، 1418هـ / 1998م.
7. المقريزي : المقفى الكبير، ح5، تحقيق: محمد اليعلاوي، ط الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1414هـ / 1993م .
8. ابن إياس: محمد بن أحمد بن إياس الحنفي (ت 930هـ / 1524م)، بدائع الزهور في وقائع الدهور حل تحقيق محمد مصطفى الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1402هـ / 1982م.
9. الدواداري: أبي بكر عبد الله بن أيبك الدوادارى ت 736هـ (1335م ، كنز الدرر وجامع الغرر، ح6، الدار المعنية في أخبار الدولة الفاطمية، تحقيق صلاح الدين المنجد، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1380هـ / 1961م.
10. الدواداري : أبي بكر عبد الله بن أيبك الدوادارى (ت 736هـ/ 1335م)، كنز الدرر وجامع الغرر، حـ 6 ، الدرة المضية في أخبار الدولة الفاطمية تحقيق صلاح الدين المنجد، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1308هـ / 1961م.
11. السيوطى الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت 911هـ /1505م)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، ح2 ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ، القاهرة، 1977م.
12. ابن برد: أبو المحاسن أحمد بن عبد الرحمن بن القاسم بن حبيش بن سليمان بن برد (ت 379هـ / 1989م)، ذيل على كتاب الولاة والقضاة للكندى .
13. ابن برد: أبو المحاسن أحمد بن عبد الرحمن بن القاسم بن حبيش بن سليمان بن برد (ت 379هـ / 1989م)، تهذيب وتصحيح رفن كست، مكتبة الفاروق الحديثة، القاهرة، د.ت.
14. السمعاني: أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي (ت 939هـ / 1002م)، ح 10، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، 1401هـ / 1981م .
15. ابن خلكان: أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت 381هـ / 1282م) ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، ج1، تحقيق أحسان عباس ، دار صادر، بيروت ، د.ت .
16. المقريزي : اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، ج3 ، تحقيق محمد حلمى محمد أحمد ، القاهرة ، 1390هـ / 1971م .
17. Richard J. H Gotteil. A distinguished of Fatimide Cadis (al Numan) in the tenth Century. publisher not identified, 1906, P.217.